

بمكين وناه كبله تلازم ورفا الى طلب الحج وهذا هو المعتاد وان جرى  
ابن المخرمي سئل لما ذكره المصنف في زيادة الوضوء وقال انه اقوى على اعتبار  
ان يزيد من الحج على ما لا الملتزم فقط **ويجوز طلب المجلس**  
ولو بوكيله **في الاصح** لا يشترط ان يكون له مال في دونه وروي  
ان الحج على مصاد كان بطلبه قاله الرازي وفي النهاية انه كان يسبوا له  
الفرما قال الزركشي واول ما يوجب الحج ولا مانع من موافقة سؤلهم  
السؤاله او من كونه اواقعة متعده قاله السكي وصورتها ان يثبت  
الدين بدعوى الفرما والبينة او الازرار او علم القاصي وطلب المدي  
الحج دون الفرما والامر بكنه طلبه ومقابل الاصح لا يجوز لان الحق  
لهم في ذلك والحج بينا في الحرية والرشد وانما يحج طلب الفرما للضرورة  
والتم لا يتمكون من تحصيل مقصودهم بالحج خشية الصانع بخلافه  
فان حرمة اوقافه وهو متمكن منه ببيع امواله وشمسها على ما به **فاذا**  
**حجر عليه** بطلب اودونه **تعلق حق الفرما بما له** كالرهن عينا كان  
او دينا او منفعة حتى لا ينفذ تصرفه بما يضرهم ولا يترجمهم فلهذا  
الحادثة وتعمل كلامهم الذين الموجه حتى لا يبيع الاراسه وانه قال الاستاذ  
الظاهر خلافه قال البلخي ونسخ اجازته لما نقله مورثه مما يحتاج  
اليها بنا على ما تنفذ وهو الاصح نعم يستثنى من اطلاق المصنوع بالوجه  
عليه في زمن حيا والبيع فانه لا يتعلق حق الفرما بالمعقود عليه بل يجوز  
له الفسخ والاحارة على خلاف المصلحة **واشهر** الحاكم استخبا **على**  
**حجر** اي المجلس واسمونه بالتمه **للمحاضر** من معايلته فيما مرنا وروا  
يصادق في البلاد ان الحاكم يحجر على فلا تدين فلان قاله العراقي **ولو تصرف**  
تصرفا ما لبا معوثا في الحياة بالانشاء منتهى ما كان **باع او وهب**  
او اشترى بالعين **او اعتق** او وقف او اجر او كاتب **فتى قوله يوقف**  
**تصرفه** او المذكور وانما اذ به **فان فضل ذلك عن الدين** لا يرتفع  
القيمة او بالفرما وبعضهم **لقائل** اي بان انه كان نافذا والاي  
وان لم يفضل **لغا** اي بان انه كان **لا غنيا** **والاظهر بطلانه** في حال  
لتعلق حكمه به كالمهون ولا يجوز عليه حكم الحاكم فلا يصح تصرفه  
على ما اشتهر مقصود الحج كالمسئله واستثنى الاذري من منع اشرا  
بالعين ما لو دفع الحاكم كل يوم نفقة له ولعائلته فاشترى بها قالت  
فانه يبيع جزءا فيما يظهر وانشاء رايه بعضهم ويستثنى من لسان بط  
المتقدم تصرفه في تخويب بدنه على ما جزم به بعضهم **ولو باع ماله**

كله

كله او يصفه لغيره بدنه كما صرح به في المحرر **والفرما به بدنيهم** او  
بعضه بعين من غير ان الحاكم **يطلب** **البيع في الاصح** لا ان الحريته على  
العمود ومن الجاز ان يكون له غير ابرار والثاني **يصلح** لا الاصل عدم  
غيرهم وبالقياس على بيع المهونة من المراتب والبرهان مفرعان على  
بطلان البيع لا جبا سابق كما افادته الفاها بانها لا تعلق في حق  
ولو باعها لا يوجب باذن الفرما لبيع وخرج بالتحريف المالحى التفت  
في الذمة كما قال **فولو** تصرف في ذمته كان **باع سلبا** وطعاما وغيره  
**واشترى** شيئا بغير **في الذمة** او باع فيها لا يلفظ السلوا او تقرض او  
استاجر **فا لبيع صحته** **ويثبت** المبيع والثمن ونحوها **في ذمته**  
اذ لا ضرر على الفرما فيه والثاني لا يبيع كالمسئله **وبمعنى كاحد** ورجعته  
**وطلاقه** **وخلعها** **زوجته** **واقصاصة** اي استيفاء القصاص واذا  
طلبه اجب كما في المحرر **واسقاطه** اي تقصاص ولو جونا وهو من اضافة  
المصدر الى مفعوله اذ لا تعلق بهذه الاشياء ماله وبيع استحقاقه النسب  
ونفيه بالعلمه اما استلاده فالعقد عدم نفوذه كما افاد الموالد  
رحم الله تعالى خلافا للقرابي في الخلاصة ومن تعدلان حجر المجلس  
اقتوى من حجر لمرضه بدليل انه يتصرف في مرض الموت في ثلث ماله ومن  
وعن حجر المسفة يكونه حق الغير وخرج بقيد الحياة ما يتعلق بما بعد  
الموت وهو ائد بيرو الوصية اذ لا ينفذ الا من تلتها المالك الغاضل بعد  
الدين وموت التجار فا اقتضاه كلامهما في باب التدبير من عاشر  
صحتها ضعيف ولو بمن يقتق عليه ويفتق عليه ولا يرد على المصن خلافا  
لن ادعاه لزوال ملكه عنه فيها وليس للفرما تعلق به وكذا نصه في  
الامر فيما لو اصدقت المحجورة اباها او اوصى لها به او ورثته وخرج  
بقيد الانشاء الزار كما قال **ولو اقر عين** مطلقا **او دين** **وجب** ذلك  
الدين او بكتابة سفت **فيل الحج** بجملة او اطلاقا **فا لظهر**  
**فتوكله في حق الفرما** كما لو ثبت بالبينة وكا قرار المريض دين يزم فرما  
الصحة ولا تنقأ التهمة الظاهرة وعلى هذا لو طلب الفرما تخلفه على ذلك  
لم يملك على الاصح اذ لا يقبل رجوعه عنه والفرق بين الانشاء والاقرار  
ان مؤقوت الحج منع التصرف فانما انشأه والاقرار اخبار بالحج لا يسلك  
العبارة عنه وثبت عليه الدين بنكوله على الخلف مع حلف المدي كقوله  
والثاني لا يقبل اقراره في حقهم بل لا يرضهم بالمراجعة ولا انه ربما واطا  
المقرنه وعبر بوجوب دون لزوم كيدخل ما وجبه ولكن تاخر لزومه لما